عمر زودة

أستاذ الإجراءات بالمدرسة العليا للقضاء سابقا
رئيس قسم بالمحكمة العليا سابقا

الإثبات في المواد الجزائية

الطَبعة الثَانية

EDITIONS HOUMA
دار هومه

Scanned with CamScanner

الفهـرس

- مـقدمـــة. 5

الباب الأول : المبادئ العامة في الإثبات..... 9

الفصل الأول : شروط الدليل الجزائي 11

المبحث الأول : تعريف الدليل وتمييزه عن غيره..... 12

أولا : تعريف دليل الاثبات في المواد الجزائية..... 12

ثانيا : تمييز الدليل عن غيره من الأفكار الأخرى..... 12

01)- التفرقة بين الدليل والإثبات. 13

02)- التفرقة بين الدليل ووسائل الاستدلال..... 13

المبحث الثاني : أنواع الأدلة. 16

المبحث الثالث : أن يكون الدليل يقينيا وخضوعه للمناقشة. ... 18

أولا : يجيب أن يكون الدليل يقينيا. 18

01)- الجهة القضائية المقيدة بقاعدة الشك..... 20

02)- مدى إلتزام القاضي بتطبيق قاعدة الشك. 21

03)- قاعدة الشك ومسائل الواقع..... 21

04)- قاعدة الشك والمسائل القانونية 22

ثانيا : يجب أن يخضع الدليل الجزائي للمناقشة..... 22

01)- عدم جواز قضاء القاضي بمعلوماته الشخصية. 23

02)- عدم جواز أن يقضي القاضي برأي الغير..... 24

Scanned with CamScanner

المبحث الرابع : قاعدة مشروعية الدليل..... 24
المطلب الأول : مفهوم قاعدة مشروعية الدليل. 25
المطلب الثاني : ضوابط مشروعية الدليل. 26
01)- يجب مراعاة مبدأ دستورية القوانين. 27
02)-يجب مراعاة المبادئ القانونية..... 28
المطلب الثالث : المبادئ القانونية العامة والشرعية الجزائية. 28
الفصل الثاني : عبء الإثبات في المواد الجزائية 31
المبحث الأول : إثبات أركان الجريمة. 32
المطلب الأول : الركن المادي للجريمة..... 34
المطلب الثاني : الركن المعنوي للجريمة..... 35
المطلب الثالث : الركن الشرعي للجريمة..... 36
المبحث الثاني :عبء إثبات ظروف الجريمة..... 37
أولا : الظروف المغيرة من وصف الجريمة. 37
ثانيا : الظروف المغيرة للعقوبة..... 39
المبحث الثالث : إثبات الظروف المفترضة للجريمة..... 39
أولا : العمل القانوني كمصدر للشرط المفترض. 40
ثانيا : العمل القانوني كركن في الجريمة..... 41
المبحث الرابع : الاستثناءات التي تلقى عبئ الاثبات
على المتهم..... 42
المطلب الأول : عبء إثبات ووسائل الدفاع. 42

Scanned with CamScanner

المطلب الثاني : متى يتحمل المتهم عبء الإثبات..... 45
أولا : أن تكون عناصر الجريمة تخضع للقانون الخاص..... 45
01)- المسائل الأولية الواجبة الفصل فيها أولا..... 45
02)- المسائل الأولية الواجبة الوقف..... 49
ثانيا : يجب أن يتمسك بالدفع أمام قاضي الموضوع..... 51
ثالثا : حجية محضر الجلسة والحكم القضائي..... 51
الفصل الثالث : وجوب تسبيب الأحكام الجزائية..... 53
المبحث الأول : البيانات التي يجب توافرها في الأسباب..... 53
المطلب الأول : بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها الجريمة.....54
المطلب الثاني : يجب الرد على كل طلب أو دفاع جوهري..... 55
المطلب الثالث : الشروط الواجب توافرها في إبداء الدفع
أو الطلب..... 57
المبحث الثاني : شروط تسبيب الأحكام الجزائية..... 59
الفصل الرابع : بطلان العمل الإجرائي الجزائي..... 63
المبحث الأول : تعريف البطلان الجزائي وتمييزه عن غيره..... 64
أولا : تعريف البطلان الجزائي..... 65
ثانيا : تمييز البطلان الإجرائي الإجزائي عن غيره من الأفكار
الأخرى..... 66
01)- السقوط..... 66
02)- عدم القبول..... 66
03)- الإنعدام..... 68

Scanned with CamScanner

المبحث الثاني : المذاهب التشريعية في بطلان الأعمال الإجرائية. 68
01)- مذهب البطلان القانوني..... 69
02)- مذهب البطلان الذاتي. 70
03)- مذهب المشرع الجزائي في البطلان مذهب وسط. 71
المبحث الثالث : طبيعة البطلان..... 72
المطلب الأول : التمييز بين القواعد الجوهرية وغير الجوهرية في الإجراءات. 73
المطلب الثاني : أنواع البطلان..... 75
أولا : البطلان المطلق. 75
ثانيا : البطلان النسبي. 76
المبحث الرابع : أثار البطلان. 78
المطلب الأول : أثر الإجراء الباطل على الإجراءات اللاحقة. 79
المطلب الثاني : إحلال محل الإجراء الباطل الإجراء الصحيح.... 81
الباب الثاني : قواعد الإثبات..... 85
الفصل الأول : الشهادة (البينة) 87
المبحث الأول : تعريف الشهادة وقيمتها..... 87
أولا : تعريف الشهادة- البينة..... 87
ثانيا : أهمية الشهادة في الإثبات..... 89
المبحث الثاني : الشروط الواجب توافرها في الشاهد وعدم صلاحيته..... 90

Scanned with CamScanner

أولا : الشروط الواجبة توافرها في الشاهد. 90
ثانيا : عدم الإصلاحية للشهادة. 92
المبحث الثالث : إلتزامات وحقوق الشاهد..... 95
أولا : إلتزامات الشاهد. 95
01)- الإلتزام بالحضور. 95
02)- الإلتزام بحلف اليمين..... 96
03)- الإلتزام بأداء الشهادة. 96
04)- أداء الشهادة شفويا..... 97
ثانيا : حقوق الشاهد..... 97
المبحث الرابع : الشهادة على سبيل الإستدلال..... 99
المبحث الخامس : مدى حجية الشهادة..... 102
الفصل الثاني : القرائن القانونية 105
المبحث الأول :تعريف القرائن وتميزها عن وسائل الإثبات الأخرى. 106
أولا : تعريف القرائن..... 106
ثانيا : تمييز القرائن عن وسائل الإثبات الأخرى..... 107
المبحث الثاني : تقسيم القرائن..... 108
أولا : تقسيم القرائن من حيث مصدرها..... 109
أ)- القرائن القضائية. 109
ب)- القرائن القانونية. 110
المبحث الثالث : الدلائل أو الامارات..... 113

Scanned with CamScanner

أولا : مدلول الدلائل في الإثبات. 113
ثانيا : دور الدلائل في إتخاذ إجراءات التحقيق والتحفظ..... 114
المبحث الرابع : حجية القرائن في الإثبات الجزائي. 115
الفصل الثالث : الإعتراف - الإقرار..... 119
المبحث الأول : تعريف الإعتراف وأنواعه..... 119
أولا : تعريف الإعتراف. 120
ثانيا : أنواع الإعتراف- الإقرار. 121
المبحث الثاني : يجب توافر الأهلية الإجرائية في المقر..... 122
أولا : الأهلية المتطلبة توافرها في المقر. 122
ثانيا : أن يكون المقر متهما بالجريمة. 123
المبحث الثالث : مدى قابلية الإعتراف للتجزئة والعدول عنه..... 125
أولا : مدى قابلية الإعتراف للتجزئة. 126
ثانيا : مدى جواز العدل عن الإعتراف. 127
المبحث الرابع : تقدير قيمة الإعتراف. 129
الفصل الرابع : الخبرة الفنية 133
المبحث الأول : تعريف الخبرة ومدى حاجة المحكمة إليها..... 134
أولا : تعريف الخبرة. 134
ثانيا : مدى حاجة المحكمة إلى الخبرة..... 135
المبحث الثاني : الخبراء..... 136
المطلب الأول : إعتماد الخبراء وتحليفهم اليمين. 137

Scanned with CamScanner

أولا : إعتماد الخبراء. 137
ثانيا : تحليف الخبير اليمين..... 138
المطلب الثاني : ندب الخبراء..... 139
المطلب الثالث : طلب الخبير إعفاءه من المهمة. 141
المطلب الرابع : مدى جواز طلب رد الخبير 142
المبحث الثالث : تقارير الخبراء..... 144
المطلب الأول : مباشرة الخبير لمهامه. 145
المطلب الثاني : إيداع التقرير بأمانة الضبط..... 147
المطلب الثالث : عدم إيداع التقرير في الميعاد المحدد..... 149
المطلب الرابع : حق الخصم في مناقشة رأي الخبير ومدى حجيته.....151
أولا : حق الخصم في مناقشة رأي الخبير. 151
ثانيا : مدى حجية رأي الخبير..... 152
المبحث الرابع : تقدير أتعاب الخبراء والإعتراض عليه. 154
المطلب الأول : تقدير أتعاب الخبير..... 154
المطلب الثاني : الاعتراض على تقدير أتعاب الخبير. 156

Scanned with CamScanner

هـذا الكتـاب يتنـاول المبـادئ العامـة فـي الإثبـات وقواعـده، والإثبـات فـي المـواد الجزائيـة هـو إقامـة الدليـل أمـام الجهـات القضائية الجزائية عن ارتكاب المتهم الجريمة ونسبتها إليه.
يبـدأ الإتهـام بالشـك ويفسـر ضـد مصلحـة المتهـم فـي مرحلـة الاتهـام غيـر أن المتهـم يمسـك بيـده سـيفا يواجـه بـه النيابـة العامة، ويتمثل هذا السيف في قرينة البراءة.
تقـوم أدلـة الاثبـات الجزائـي علـى مبـدأ اقتنـاع القاضـي بالدليـل، فيمكـن لـه أن يكـون عقيدتـه مـن أي الدليـل يؤسـس عليـه حكمـه بالإدانـة وإذا لـم يقتنـع بالدليـل وجـب عليـه القضاء بالبراءة.
يخضـع القاضـي الجزائـي الـى الضوابـط التـي تخضـع لهـا الأدلـة الجزائيـة التـي يجـب أن تتمخـض عـن إجـراءات صحيحـة وأن تكـون مشـروعة. وطبقـا للاصـل العـام الـذي يقضـي أنّ كل إنسـان بريـئ، ولا يمكـن دحـض قرينـة البـراءة الا بعدمـا يقـدم الدليـل مـن طـرف النيابـة العامـة ضـد المتهـم، وان يقتنـع القاضـي بهـذا الدليـل، وان يقـوم هـذا الاقتنـاع علـى اليقـين والجـزم و ليـس عـن مجرد الشك.

ISBN : 978-9931-03-430-8
9 789931 034308
السّعر: 650 دج
5/673
دار هومه
للطباعة والنشر والتوزيع
023 19 13 56
023 19 13 58
023 19 13 54
023 19 13 57
www.edhouma.com
@ infos@edhouma.com

Scanned with CamScanner